العلاقات القطرية التركية من منظور مدرسة الاعتماد المتبادل (2010 - 2020 م)

قسم العلوم السياسية - كلية الدراسات الاقتصادية
والاجتماعية - جامعة النيلين

د. مایسة مدني محمد مدني

مستخلص :

تتناول الورقة موضوع العلاقات القطرية التركية من منظور مدرسة الاعتماد المتبادل في الفترة من 2010 — 2020 م ، تهدف الورقة إلى تفسير أبعاد هذه العلاقة بين الدولتين من منظور مدرسة الاعتماد المتبادل ، تكمن أهمية الورقة في إنها تحاول الوقوف على طبيعة هذه العلاقة وكيفية الاستفادة منها في تحقيق المصالح المشتركة على أرض الواقع ، تتمثل مشكلة الدراسة في إنها تحاول تسليط الضوء على الأسباب والدوافع التي قادت إلى تطور هذه العلاقات بين قطر و تركيا بشكل بارز في ظل وجود تحالفات قوى إقليمية أخرى شكلت محوراً مختلف عنها في التوجهات و الغايات. تم استخدام المنهج التاريخي والوصفي ودراسة الحالة ، أستندت الورقة على فرضية مفادها إن قطر عملت على توثيق علاقاتها مع تركيا وتنسيق مواقفها معها في التعامل مع قضايا الأقليم من أجل الحصول على دعمها لها في الظهور كقوة لها وزنها مع القوى الفاعلة الموجودة في المنطقة . توصلت الورقة إلى عدة نتائج منها : تطورت العلاقات بين قطر و تركيا بشكل واضح في ظل حكومة حزب العدالة و التنمية وذلك لوجود مصالح مشتركة بينهما ، لعب الحصار الخليجي على قطر دوراً كبيراً في تقوية وتعميق العلاقات بين بينهما. خرجت الورقة بعدة توصيات منها : ينبغي على قطر أن تعزز علاقات فاعلة مع القوى الإقليمية المؤثرة على المنطقة بدلاً من الاعتماد على تركيا فقط ، العمل على توسيع مجالات التعاون المشترك في المنطقة.

Abstract:

The paper dealt with the subject of the Turkish country relations of the Matr s accrual of the MCC in 2010 2020, the paper aimed to explain the dimensions of this relationship between the two countries from the perspective of the mutual dependency school. The importance of the paper is trying to stand on the nature of this relationship and how to benefit from the shares of the ground. The problem of study is to try to highlight the reasons and motions led to the development of these relations between Qatar and Turkey in a sense of the existence of other regional commission alliances that have been a different auditor of the directions and goals. The historic approach, hearing and the case study was used, the paper was based on a hypothesis that the role of the revolution of its relations with Turkey and coordinated their positions in dealing with the cases of the deveneration in order to obtain its support to appear as a strengthening of

its weight with the strong act in the region. The paper reached several results, including relations between Qatar and Turkey, clearly evolved in the government of the Justice and Development Party for the presence of shared interests, the Gulf siege on Qatar has played a major role in strengthening and deepening relations between them. The paper has taken out a recommendations with the regional powers affected by the region rather than relying on Turkey only, to operate the expansion of joint cooperation in the region.

المقدمة :

يتسم حقل العلاقات الدولية بوجود تقاربات في المصالح بين بعض الدول دوناً عن الأخرى و التي تسعى من خلال علاقاتها مع بعضها البعض إلى تحقيقها ، وذلك نظراً لوجود العديد من نقاط الاتفاق والتكامل و تبادل المصالح بينهما على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية . ومن ثم تمثل العلاقات التركية القطرية طابع مميز من شاكلة هذه العلاقات القائمة على تقارب المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تقوم على الترابط الايديولوجي الذي يجمع بينهما ، و يعزز منظور الاعتماد المتبادل الطبيعية المتكاملة لهذه العلاقات القطرية التركية و تفسير مؤها المطرد .

مفهوم العلاقات الدولية :

يعود استخدام كلمة دولية لأول مرة في التاريخ إلى عالم الاجتماع جيرمي بنتام وذلك في الجزء الأخير من القرن الثامن عشر ، رغم أن الكلمة التي تشابهها في اللغة اللاتينية قد استخدمت من قبل المفكر ريجارد زوك قبل قرن من ذلك ، أي في القرن السابع عشر استخدم الناس هذه الكلمة من أجل تعريف فرع من فروع القانون الروماني ، أطلق عليه قانون الشعوب أو الأمم .ويحتوي قانون الشعوب أو الأمم على مجموعة من المبادئ والقواعد التي تحكم العلاقة بين الأبراطورية الرومانية والشعوب الأخرى. وبعد مرور فترة من الزمن استخدم رجال القانون مصطلح دولية و ذلك لدراسة الروابط الدولية تحت الإطار القانوني ، من أجل تحديد مضمون القواعد الواجبة التطبيق بين الدول، والعمل على ترجمة هذه القواعد والتأكد من تطبيقها علي ارض الواقع. وفي مراحل تاريخية لاحقة تعددت الأسماء التي اطلقها المفكرين علي العلاقات الدولية مثل الشئون الدولية الشئون الخارجية ، الشئون العالمية.

أهتم المفكرين و العلماء بتعريف العلاقات الدولية من منظورات مختلفة الأمر الذي أدى إلى ظهور تعريفات كثيرة منها على سبيل المثال :

1. تعرف إنها تهتم بدراسة طبيعة و ادارة و التأثير علي العلاقات بين الافراد و الجماعات العاملة في ميدان تنافس خاص ضمن اطار من الفوضى و تهتم بطبيعة التفاعلات بينهم و العوامل المتغيرة المؤثرة في هذا التفاعل (1) .
2. تعرف إنها دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الإجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات (2) . ونعني بالكيانات الإجتماعية الدول ، المنظمات الدولية الحكومية والمتخصصة ، يهدف هذا التعريف إلي تحديد مدى التفاعل الذي ينشأ بين هذه الدول والمنظمات الدولية سواء كانت حكومية أو متخصصة ويكون هذا التفاعل في مختلف

المجالات الإقتصادية , السياسية , الأنسانية. الثقافية.....الخ. 3/ تعرف إنها علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات سواء كانت علاقات رسمية أم غير رسمية⁽³⁾ . يعني هذا التعريف إن العلاقات الدولية تشمل جميع العلاقات والروابط التي تنشأ بين الدول والمنظمات الدولية مع بعضها البعض وهذه العلاقات والروابط لا تختصر علي النواحي السياسية فقط بل تشمل كل المجالات كالإقتصادية , الإجتماعية , الثقافية, الإنسانيه, الرياضيہ...الخ , ومن ثم نجد ان وسائل الاعلام تلعب دورا هاما في تطوير هذه العلاقات والروابط (وسائل الأعلام تشمل الإذاعة والتلفزيون والصحافة) .

3. تعرف إنها العلاقات القائمة ما بين الوحدات السياسية المستقلة في نظام عالمي سلطته السياسية غير مرتكزة على إي نقطة (4). ويستنتج من هذا التعريف إن العلاقات الدولية تشمل فقط الصلات والروابط التي تنشأ بين الدول التي تتمتع بالسيادة المطلقة على أراضيها, اذن العلاقات الدولية لا تشمل المنظمات الدولية والدول المستعمرة. كذلك ظهرت العديد من المدارس والنظريات التي تناولت ظاهرة العلاقات الدولية بالدراسة والتحليل فكل مدرسة حاولت تفسير هذه الظاهرة بناء علي افكارها وتصوراتها, الامر الذي يقود بالضرورة إلي إختلاف النتائج ووجهات النظر عند تحليل الظواهر المرتبطة بالعلاقات الدولية ومن هذه المدارس والتي تشكل الموضوع هذه الورقة هي مدرسة الاعتماد المتبادل .

التعريف بمدرسة الاعتماد المتبادل :

يطلق علي هذه المدرسة عابرة القومية أوالمدرسة التحديثية وقد ظهرت هذه المدرسة حديثا وتركز علي دراسة العلاقات الدولية من منظورات تختلف عن المدرسة المثالية والواقعية , وقد نشأت هذه النظرية كنفد للنظرية الواقعية في سبعينات القرن العشرين .

جات هذه المدرسة بفكرة أن الدولة هي الكيان الأهم في العلاقات الدولية و أن مناخ العلاقات الدولية هو أقرب إلى حالة الاعتماد المشترك منه إلى حالة الفوضى و الحرب , فهناك نوع من النظام الدولي أخذ في الاتساع و التكامل وهو في طريقه إلى أن يفرض نفسه بوصفه نوعاً من العرف و القانون الدولي المقبول طواعية من جميع الدول⁽⁵⁾ .

من ابرز دعاة هذه المدرسة (روبرت كوهين) (وجوزيف نبي) صاحب كتاب (العلاقات عبر القومية والسياسة الدولية). وتعتبر هذه المدرسة ان ظاهرة الإعتماد والتبادل بين الدول هي من السمات التي يتميز بها النظام السياسي الدولي المعاصر, فقد لعبت التطورات التي حدثت في مجال الصناعة ووسائل النقل والإتصالات , التقدم العملي والتقني في النصف الثاني من القرن العشرين دوراً كبيراً في ترسيخ هذه الظاهرة. وشددوا وضعا نظرية الاعتماد المتبادل على أهمية الجهات الفاعلة من غير الدول , كالشركات المتعددة الجنسيات و الدول الفاعل الذي تقوم به في مجتمع عالمي أكثر تعقيداً باتت فيه القوه العسكرية أقل أهمية بكثير أو تكاد لاتربطها صلة بتشكيل العلاقات بين البلدان⁽⁶⁾ . وصفت هذه المدرسة تأثير الفاعلين الجدد بأنه تأثير قوي يفرز تغيرات عميقة في هيكل و مضمون السياسات الدولية , الأمر الذي يزيد من صور الاعتماد المتبادلة , وفي ظل ذلك تراجعت الدولة القومية أمام فاعلين جدد في العلاقات الدولية . إذ لا يوجد هرمية واضحة للقضايا أو الموضوعات

و إن القوة العسكرية لم يعد لها جدوى كبيرة كما في السابق بسبب التطورات النووية ، بناء على ما سبق فقد سادت قيم السلام و الرخاء الاقتصادي و العدالة الاجتماعية و الاستقرار⁽⁷⁾.

كذلك ترى هذه المدرسة بأن العلاقات الدولية ليست صراع بين الدول حول القوة بهدف تحقيق الامن القومي فقط ، واما ايضا بين الفاعلين من غير الدول مثل المنظمات الدولية والاقليمية ، المتخصصة كما أنها لاتهتم فقط بقضايا السلام والحرب ولكن بقضايا اخرى مثل تأمين النقل الجوي ، التفاعلات الاقتصادية والجوانب التعاونية المختلفة . وبالتالي نجد ان عالم اليوم هو عالم تتشابك فيه المصالح وتتنوع فيه الحاجات وتتداخل الي درجة اوجدت نوعا من الاستحالة في ان تعيش وحداته بمعزل عن الاعتماد علي الاخرين . يلاحظ أن طبيعة النظام الدولي الراهن تتسم بظاهرة الاعتماد الدولي المكثف ، ومن ثم فإن العمليات السياسية و الاقتصادية التي تجري في جزء من النظام تؤثر في الأجزاء الأخرى وأن المحيط الدولي المعاصر يشهد درجة متزايدة من الروابط بين الأفراد و الجماعات في الدول المختلفة . بالتالي نجد ان مدرسة الاعتماد المتبادل تعتبر مجال العلاقات الدولية اكثر إتساعا فيما يتعلق بالفاعلين داخله وموضوعاته وإهتمامه .

ملامح عامة عن دولة قطر :

تتمثل الملامح العامة لدولة قطر في الآتي :

الموقع : قطر عبارة عن شبه جزيرة صخرية صغيرة داخل مياه الخليج العربي ، تقع على خط العرض 25 شمالاً ، تمتد من الشمال إلى الجنوب على طول السواحل الغربية الخليجية ، ويضاف إليها عدداً من الجزر إذ تبلغ مساحتها حوالي 11,437 كلم مربع و تمتد على طول 160 كيلو متر من الشمال إلى الجنوب ، وعرض 80 كيلو متر من الشرق إلى الغرب ، كما يبلغ متوسط ارتفاعها 40 متراً فوق سطح البحر⁽⁸⁾ ولها حدود برية مع كل من السعودية و الإمارات المتحدة ، و حدود بحرية مع البحرين فقط .

النظام السياسي : تعبر قطر دولة ذات سيادة ملكية دستورية ، وقد نص دستورها الذي صدر عام 2003م عبر الاستفتاء الشعبي في المادة 1 منه على إنها دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة ، دينها الإسلام و الشريعة الإسلامية مصدرها الرئيسي للتشريع و نظامها ديمقراطي⁽⁹⁾ .

يلاحظ إن قطر تأثرت في تكوينها بمرحلتين : الأولى تتعلق بمرحلة السيادة العثمانية رغم إنها كانت سيادة أسمية إلا إنها انتهت عام 1914م ، أما المرحلة الثانية تتعلق بالحماية البريطانية التي بدأت خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر وانتهت باستغلال قطر عام 1971م ، فقد حصلت قطر على استقلالها الجزئي عام 1868م وذلك بعد ما وقع محمد بن ثاني معاهدة مع البريطانيين و لم تحصل على استقلالها التام إلا في عام 1971م .

يعتبر الأمير في النظام السياسي القطري هو رئيس الدولة ذاته و القائد الأعلى للقوات المسلحة ، ويمثل الدولة في الداخل و الخارج ، ويقوم نظام الحكم على فصل السلطات مع تعاونها حيث يتولى الأمير السلطة التنفيذية و يعاونه فيها مجلس الوزراء على الوجه المنصوص عليه في الدستور . يتكون الجهاز الحكومي في دولة قطر من مجلس الوزراء و الوزارات و الهيئات و المؤسسات الحكومية و عدد من الأجهزة الحكومية الأخرى . أما فيما يختص بالسلطة التشريعية فهي من اختصاص مجلس الشورى الذي يتألف من خمسة وأربعين عضواً وهو الذي يقر الموازنة العامة للدولة ، كما يمارس الرقابة على السلطة التنفيذية⁽¹⁰⁾.

النظام الاقتصادي :

يقوم النظام الاقتصادي القطري على حرية النشاط الاقتصادي على أساس العدالة الاجتماعية والتعاون المتوازن بين النشاط العام والخاص ، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الإنتاج وتحقيق الرخاء للمواطنين ورفع مستوى معيشتهم وتوفير فرص العمل⁽¹¹⁾. تعد موارد النفط والغاز الطبيعي في قطر المحرك الاقتصادي الرئيسي و مصدر الإيرادات الحكومية في البلاد ، مما يدفع النمو الاقتصادي و مستويات دخل الفرد و الإنفاق الحكومي القوي على الاستحقاقات العامة و الانفاق المزدهر على الإنشاءات . فقد تم اكتشاف البترول فيها عام 1938م حيث توجد عدة حقول برية و بحرية ، الأمر الذي عزز من أهميتها الإقليمية و الدولية ، أيضاً تتمتع قطر باحتياطات مؤكدة من الغاز الطبيعي تبلغ 896 ترليون قدم مكعب تمثل نحو 14 % من الاحتياطي العالمي⁽¹²⁾ .

كذلك حققت قطر مكاسب كبيرة في تعزيز القطاعات غير النفطية مثل التصنيع و البناء و الخدمات المالية مما أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بشكل مطرد في السنوات الأخيرة⁽¹³⁾ .

النظام الاجتماعي :

يبلغ عدد سكان قطر وفقاً لوزارة التخطيط التنموي و الإحصاء في نهاية سبتمبر 2018م (2,718 مليون نسمة)⁽¹⁴⁾ . يرجع الكثير من السكان القطريين في أصولهم العرقية إلى القبائل المهاجرة التي استوطنت في قطر منذ القرن الثامن عشر الميلادي ، وذلك هرباً من الظروف المعيشية الصعبة في المناطق المجاورة لها مثل نجد و الأحساء ، كما ينحدر بعضهم إلى قبائل عمانية⁽¹⁵⁾ .

يلاحظ إن هنالك إختلال واضح في طبيعة التركيبة الاجتماعية للمجتمع القطري نظراً لتراجع معدل النمو الطبيعي للمواطنين بنسبة (2,7%) مقارنة مع معدل النمو غير الطبيعي للوافدين بنسبة (7,4%) خلال السنوات السابقة⁽¹⁶⁾ . ويعود ذلك إلى عدة عوامل أبرزها عامل الهجرة التي لعبت دوراً كبيراً في هذه الزيادة للوافدين الموجودين في قطر ، فهؤلاء الوافدين يمثلون نسيجاً غير متجانس من العرب و الآسيويين و الأفارقة و عدد من الأوربيين ، مما نتج عنه عدم تجانس واضح في اللغة و العادات و التقاليد في طبيعة المجتمع القطري ، الأمر الذي يلغي بظلاله على تماسك المجتمع القطري و تجانسه مستقبلاً.

أصول سياسة قطر الخارجية : تتمثل الأصول الفلسفية و القانونية للسياسة الخارجية القطرية بناء على ما جاء في المادة 7 من الدستور القطري فإنها تتبنى عقيدة في السياسة الخارجية تقوم على توطيد السلم و الأمن الدوليين ، كما تعتمد على مجموعة من الثوابت منها :⁽¹⁷⁾ .

- تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية.
- دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها .
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .
- التعاون مع الأمم المحبة للسلم .

أسست قطر سياستها الخارجية على عدة محاور و أسس أهمها سياسة المنح و المساعدات المالية، وفي سبيل تكوين و صياغة دورها الإقليمي انشأت دولة قطر شبكة الجزيرة الاعلامية عام 1996م ، وهي مؤسسة تتحرى الحرفية و الحركية و تتبع للحكومة القطرية ، الأمر الذي شكل دعماً و قوة اندفاع للسياسة

القطرية خاصة فيما تعلق بإقتحامها مجال الوساطة في بعض الأزمات الاقليمية، وترتب على ذلك بنائها لدور سياسي واقتصادي دولي بواسطة مزيج قوامه القدرات الاقتصادية والمالية والاعلامية⁽¹⁸⁾.

شهدت السياسة الخارجية لقطر تطورات عدة منذ الاستغلال عام 1971م وحتى الآن، فبعد أن كانت تتماشى في مرحلة ما كبقية السياسات الخارجية لدول الخليج العربية الأخرى مع السياسة الخارجية لنظيرتها السعودية وذلك حتى منتصف تسعينات القرن الماضي، غير انه بعد العام 1995م رسمت قطر مساراً مغايراً لسياستها الخارجية فقد اعتمدت في البداية على سياسة خارجية إنفتاحية قوامها تفعيل أدوات القوة الناعمة كالاعلام والدبلوماسية، التعليم، الثقافة، الرياضة، السياحة، الاقتصاد، والمساعدات الإنسانية كما ارتكزت على استراتيجيات عديدة أهمها:

أ. استراتيجية حسن الجوار .

ب. استراتيجية التحالفات مع القوي الكبرى والمتوسطة.

ج. استراتيجية بناء الصورة الذهنية .

بدأ التحول الكبير في سياسة قطر الخارجية مع وصول إدارة جديدة إلى السلطة في يونيو عام 1995م وذلك نظراً للتغير في صانع القرار، ففي الفترات التي سبقت ذلك كانت السياسة الخارجية القطرية محكومة بصورة كلية بعوامل نظامية تتسق مع بنية النظام الإقليمي وأبرزها المحددات الجغرافية التي تحتل مكاناً مركزياً فيها. من ثم تغير ذلك بعد عام 1995م، إذ تبنى صانع القرار في قطر استراتيجيات محددة تساعد على تنفيذ الأهداف والسياسات المنشودة وعلى رأسها تأمين المصالح الاقتصادية والسياسية وتحقيق طموحها في القيام بدور إقليمي مؤثر .

يعتبر بعض المهتمين بالشأن القطري إن رؤية القيادة الجديدة ذات منحى تحيري ويظهر ذلك بشكل واضح في الاعلام وفي السياسة الخارجية والاقتصادية التي ذهبت في اتجاه الاستفادة القصوى من مقدرات البلاد وثرواتها الطبيعية وتوظيفها لخدمة أجندة السياسة الخارجية⁽¹⁹⁾.

بناء على ما سبق يمكن تحديد أولويات سياسة قطر الخارجية في مايلي:⁽²⁰⁾

1. الوساطة في النزاعات بين الأطراف المتنازعة للوصول إلى تسويات سلمية .
2. تعزيز التنمية المستدامة .
3. الحد من التمييز ضد النساء والإقلييات الدينية .
4. تعزيز المساعدات الإنسانية في مناطق الحروب والنزاعات .
5. دعم و ترسيخ جهود تقليص الاحتياجات الإنسانية المتوقعة في الظروف الطارئة والمعقدة.

يلاحظ إن السياسة الخارجية القطرية انتهجت مسار الحياد وأخذ مسافة متساوية مع جميع الأطراف فترة طويلة من الزمن، غير أنه بعد العام 2010 ومع اندلاع الثورات العربية حدث تحولاً تاريخياً الغى بظلاله على السياسة الخارجية القطرية، فقد انتقلت قطر من دور الوسيط المصالح إلى دور الناشط الداعم .

حيث شاركت في آليات الردع العسكري تحت غطاء التحالف الدولي في أبريل 2011 أثناء الحملة التي قادها حلف شمال الأطلسي (الناتو) ضد قوات الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي. ينطلق بعض المحللين السياسيين من رؤية مفادها أن الفراغ الذي حدث في موازين القوى الإقليمية خلال الفترة من 2011 – 2013م

دفع دولة قطر إلى أن تبو موقعاً متقدماً في الطليعة في ظل تراجع دور بعض القوى التقليدية في المنطقة⁽²¹⁾. كما يذهب بعض المحللين للسياسة الخارجية القطرية إلى إن هنالك عدة أسباب دفعت قطر إلى

إحداث تحول في سياستها الخارجية من متحفظة إلى نشطة وهذه الأسباب تتمثل في الآتي⁽²²⁾

1. غزو العراق للكويت : أي دولة صغيرة يسهل السيطرة عليها و إحتلالها ، وهذا جعل قطر تشعر بعدم الامان من الدول المجاورة ، وعليه اتجهت إلى إقامة علاقات متوازية مع جميع الدول .

2. خلاف قطر الحدودي مع المملكة العربية السعودية عام 1992م حول منطقة الخفوس، في ظل ذلك تعتقد قطر أن السعودية تقف إلى جانب البحرين في نزاعها معها المتعلق بجزر حوار .

3. تصاعد ثروة قطر بشكل كبير مما جعلها تعتمد على نفسها من خلال تصدير النفط و الغاز، وبداية ظهور دورها الإقليمي و الدولي عبر استضافتها لعدد من الفعاليات التي رافقت إطلاق قناة الجزيرة .

إضافة إلى ما سبق ارتبطت قرارات و تداعيات السياسة الخارجية القطرية بشدة بتنافسها القديم مع السعودية حول حجم النفوذ الإقليمي للبلدين الخليجين ، فقد كانت الدوحة منذ فترة طويلة لاعباً إقليمياً ثانوياً في ظل الرياض ، وقد أدت رغبتها في زيادة نفوذها السياسي إلى حدوث مواجهة مع السعودية حول ملفي سوريا و مصر ، وقد كان الخلاف بشأن مصر حاداً وذلك لأن المملكة العربية السعودية تعتبر جماعة الأخوان المسلمين أحد حلفاء قطر الرئيسيين واحداً من أكبر التهديدات السياسية التي تواجهها⁽²³⁾

أدوات تنفيذ السياسة الخارجية القطرية :

توجد عدة أدوات و آليات تستخدمها قطر في تنفيذ سياستها الخارجية وهي على النحو التالي:

1. **الأداة الدبلوماسية :** تتمثل في :

- **دبلوماسية الوساطة:** في أوائل العقد الماضي أظهرت قطر نفسها على إنها الوسيط الرئيسي في الصراعات الإقليمية و العربية ، كما أقامت علاقات عمل مع إسرائيل و إيران و حماس و حزب الله ، وقد خدم هذا الموقف المحايد العديد من المصالح القطرية.
- **دبلوماسية التحالفات :** عملت قطر على حماية نفسها عبر عقد اتفاقيات أمنية و عسكرية نظراً لعدم قدرتها على حماية نفسها بمفردها .⁽²⁴⁾

2. **الأداة الاعلامية :**

تعتمد قطر على الأداة الاعلامية كأحدى الأدوات الأساسية في سياستها الخارجية و في ممارسة دورها في المنطقة ، حيث كان إطلاق قناة الجزيرة الفضائية هو أحد مشاريع قطر الأكثر تأثيراً .

3. **الأداة الثقافية و الدينية :**

عملت قطر على المشاركة في مساع ثقافية و علمية بارزة وذلك باستضافتها للكثير من المؤتمرات و الندوات العلمية و إنشاء جامعات و مراكز أبحاث علمية ، كما انضمت للمنظمة الدولية للفرانكفونية كعضو مشارك من أجل تقوية اللغة الفرنسية في المجتمع القطري .

يبدو أن الحراك العربي ساعد قطر على توسيع دورها الإقليمي عبر التحالف مع تيار الإسلام السياسي في الدول التي شهدت هذا الحراك ، ومن ثم عملت على بناء علاقات مع الزعامات الإسلامية ولاسيما التيارات التابعة للأخوان المسلمين⁽²⁵⁾.

ملاح عامة عن دولة تركيا :

تتمثل هذه الملاح في الآتي :

الموقع :

تنبع أهمية تركيا في الأساس من موقعها الجغرافي و الاستراتيجي المميز حيث تقع في الجزء الجنوبي الشرقي من قارة اوربا و الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا ، يحدها من الشمال البحر الأسود ومن الشمال الشرقي دولة جورجيا و أرمينيا و من الشرق دولة أذربيجان و إيران ، وتقع كل من العراق وسوريا في الاتجاه الجنوبي الشرقي منها ، ويقع البحر الأبيض المتوسط و بحر إيجه في الجانبين الجنوبي الغربي و الغربي منها ومن الشمال الغربي تقع كل من دولة اليونان وبلغاريا⁽²⁶⁾.

تبلغ مساحة تركيا حوالي 783,562 كيلو متراً ، إذ تمتلك سواحل على البحر الأسود و بحر إيجه و البحر الأبيض المتوسط و المضائق التي تربط البحر الأسود ببحر إيجه مثل مضيق البسفور و الدردنيل .

النظام الاجتماعي :

بناء على ما جاء في المادة 66 من الدستور التركي للعام 2017 فإن كل من يرتبط بدولة تركيا برباط الجنسية فهو تركي و الأبناء من أب تركي أو أم تركية هم أترك⁽²⁷⁾ . يبلغ عدد السكان في تركيا وفقاً لمعهد الإحصاء التركي في عام 2020م حوالي 83 مليوناً و 614 ألفاً و 332 نسمة⁽²⁸⁾.

يلاحظ أن تركيا تتسم بتعدد قومياتها و اديانها و مذاهبها التي تشارك فيها العنصر التركي ، حيث يشكل الأتراك ما بين 70% — 75% من مجموع سكان البلاد ، بينما الأكراد يشكلون حوالي 19% و الأقليات الأخرى تشكل 7%—12% (العرب و اليهود و الأرمن و اليونان) ، تعتبر اللغة التركية هي اللغة الرسمية مع وجود لغات أخرى مثل الكردية و لغات خاصة بالأقليات ، كما تمثل نسبة المسلمين السنة حوالي 85,80% بينما الأقليات الدينية الباقية تمثل نسبة 0,2% ومعظمهم من المسيحيين و اليهود⁽²⁹⁾.

النظام الاقتصادي : منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 وحتى مطلع السبعينات من القرن العشرين لم يشهد الاقتصاد التركي نمواً كبيراً ، وإنما كان يشهد اضطراباً كبيراً كل عشر سنوات تقريباً ، فقد ظل رهين التطورات السياسية⁽³⁰⁾.

في يناير 1980م بدأت حكومة رئيس الوزراء سليمان ديميرال آنذاك بتنفيذ برنامج إصلاحية واسع والهدف منه نقل اقتصاد تركيا إلى النمو بالتصدير ، غير أن هذه الإصلاحات لم تكن كافية للتغلب على مشكلة البطالة و التضخم ، و من ثم ظل الاقتصاد التركي يعاني من الإشكاليات و الاخفاقات حتى وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002م ، فقد احدث إصلاحات اقتصادية من خلال البرامج التي تبناها⁽³¹⁾.

يعتبر الاقتصاد التركي هو اقتصاد ناشئ كما حدده صندوق النقد الدولي ، وتصنف تركيا الآن من بين الدول المتقدمة في العالم ، فهي واحدة من الدول الصناعية الحديثة في العالم حيث تاتي في المرتبة التاسعة عشر من إجمالي الناتج المحلي الاسمي في العالم و الثالثة عشر في الناتج المحلي الاجمالي حسب تعادل القوة

الشراية ، كذلك تعد من ضمن الدول المنتجة الرائدة في مجال المنتجات الزراعية ، المنسوجات ، السيارات ، معدات النقل ، مواد البناء وغير ذلك (32) .

النظام السياسي :

وفقاً لما جاء في المادة الأولى من الدستور التركي فإن دولة تركيا هي دولة جمهورية ديمقراطية علمانية اجتماعية تقوم على سيادة القانون و في حدود مفاهيم السلم و العلم و التضامن الوطني و العدالة ، مع احترام حقوق الإنسان و الولاء لقومية أتاتورك (33) .

و قد مثلت معاهدة لوزان عام 1923م تاريخ قيام الجمهورية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك ، ومن ثم بدأت مسيرة التحول نحو اوربا سلوكياً و ثقافياً و سياسياً ، و من أجل تحقيق هذه الغاية انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي عام 1953م كما قدمت في عام 1959م طلباً لتكون شريكة في السوق الأوروبية المشتركة (34) .

أصول السياسة الخارجية التركية :

يسعى النهج العام للسياسة الخارجية التركية إلى الاندماج بمركز الهيمنة في المنظومة العالمية و الذي يتشكل من القوى العظمى ، ولتحقيق ذلك تبنت السياسة الخارجية التركية إقامة علاقات متعددة الأبعاد ، متوازنة و جيدة مع جميع الأطراف و في أكثر من منطقة جغرافية ، مثل إقامة علاقات مع روسيا و اليابان و الصين و ماليزيا و إيران و الدول العربية و بعض القوى الفاعلة في المنطقة كحركة حماس و حزب الله (35) . مع وصول حزب العدالة و التنمية ذو الخلفية الإسلامية إلى السلطة في تركيا ، سعى إلى إستعادة أمجادها التاريخية القديمة في ظل الدولة العثمانية ، فقد صرح رئيس الوزراء آنذاك في أكثر من مناسبة بأنه سليل أجداده العثمانيين .

اتسمت السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة و التنمية بالآتي : (36)

- سياسة خارجية متعددة الأبعاد لتعدد المحيط الجغرافي .
- سياسة استباقية لا تقوم على رد الفعل و إنما تقديم الحلول للمشكلات قبل وقوعها .
- تسعي إلى تسوية مشاكلها مع دول الجوار . الاعتراف بوجود خلافات مع تصور لحلها على المدى القصير و المتوسط .

فيما يتعلق بسياسة تركيا الخارجية اتجاه دول منطقة الشرق الأوسط و لا سيما العربية منها لقد اعطت العامل الديني و التاريخي دوراً كبيراً في تحديد هذه السياسة ، كذلك حاولت تركيا انطلاقةً من نظامها العلماني و تجربتها الاقتصادية الليبرالية وهويتها الاسلامية تقديم نفسها كنموذج ملائماً يمكن لهذه الدول الاستفادة منه في إصلاحاتها السياسية و الاقتصادية .

نشأة و تطور العلاقات القطرية التركية :

يرجع تاريخ نشأة العلاقات بين قطر و تركيا للعام 1973 فقد تبادل الطرفين الاعتراف الدبلوماسي فافتتحت تركيا سفارتها بالدوحة عام 1980م بينما افتتحت قطر سفارتها في أنقرة عام 1992م ، و في العام 2007م تم افتتاح قنصلية قطرية في اسطنبول ثم ملحقة عسكرية عام 2009م (37) .

غير إن العلاقات بين البلدين تعمقت و توسعت بشكل بارز منذ العام 2010م حيث شملت

التعاون وحوار و التنسيق المتواصل في القضايا الإقليمية و الدولية و في المجالات الاقتصادية ، كما تم تبادل الزيارات الرسمية على أعلى المستويات بين الدولتين .

بعد العام 2011م بدأت مرحلة جديدة في ظل تلاقي وجهات النظر السياسية بشأن القضايا الإقليمية مما انعكس إيجاباً على جميع المجالات العسكرية و الاقتصادية و التجارية و غير ذلك ، كما شكلت هذه الفترة مرحلة تناغم في السياسة الخارجية لكلا البلدين و ذلك نتيجة لتطابق في الرؤى و التوجهات أزاء الأحداث الإقليمية ، فقد تمكنت قطر من بناء علاقة قوية من المصالح مع حزب العدالة و التنمية ، فإلبدان يدعمان جماعة الأخوان المسلمين ، و يبرز التحالف القطري التركي بشكل واضح في سوريا حيث يدعم كليهما نفس الجماعة المعارضة لنظام الأسد⁽³⁸⁾ .

في العام 2018م تم تأسيس اللجنة الاستراتيجية المشتركة بين قطر و تركيا نتج عنها أبرام 45 اتفاقية في مجالات متنوعة⁽³⁹⁾ .

يلاحظ إن العلاقات بين قطر و تركيا تتوافق في عدة نقاط منها :

أ. تشاركهما نفس وجهة النظر المتعلقة بالإسلام السياسي و التي حددت توجهاتهما الإقليمية المنبثقة من التزامتهما الأيديولوجية تجاه التيارات الإسلامية الراديكالية و الأصولية .

ب. اتسع التقارب بينهما ليشمل كافة مجالات التعاون خاصة المجال الاقتصادي و الدفاعي والإعلامي ، و قطاع الطاقة .

ج. تقديم الدعم المالي و اللوجستي لفصائل إسلامية التوجه في الخارج ، وكذلك دعم التوجهات الأيديولوجية المتطرفة المرتبطة بحركات مسلحة مثل تنظيم القاعدة و حركة حماس .

يلاحظ أن قطر تحرص على تصميم سياساتها بطريقة تجعل الأولوية في علاقاتها لدول الجوار و المحيط الإقليمي و ذلك لأهميته في استمرار التنمية و الأزدهار و الحفاظ على بيئة مستقرة . الأمر الذي جعل العلاقات القطرية التركية تشهد نمواً مطرداً بفضل مجموعة من المصالح المشتركة التي تغطي المجالات الاقتصادية و السياسية و العسكرية و الثقافية ، فمع وصول الأمير تميم إلى سدة الحكم في قطر خلفاً لوالده ووصول الرئيس رجب طيب أردوغان إلى رئاسة الحكومة التركية قبل تعديل الدستور و رئاسة الجمهورية بعد تعديل الدستور ، وجد الطرفان أن التقارب بينهما يحقق مصالح كبيرة للبلدين .

على الصعيد القطري يمثل التقارب مع تركيا أهمية كبيرة إذ إنها تعتبر من القوى الصاعدة ولها وزنها في ميزان القوى الإقليمي ، فضلاً عن موقعها الاستراتيجي الذي يربط بين قارتي آسيا و أوروبا و إطلالها على مجموعة من البحار و المضائق الدولية ، كما أن القدرات العلمية التكنولوجية التركية تشكل محفزاً لإقامة العلاقات معها ، بالإضافة إلى إن تركيا تتمتع بتاريخ طويل من العلاقات مع دول المنطقة وعلى وجه الخصوص مع الدول الخليجية ، فهي الدولة الإسلامية الوريثة للدولة العثمانية وما يتعلق برمزياتها الدينية . لذا يجسد هذا التقارب أرضية مشتركة تمكن قطر من تحقيق أهداف سياستها الخارجية ولا سيما طموحها في أن يكون لها دور ريادي في المنطقة ، فضلاً عن تعظيم المصالح في المجالات الأخرى و زيادة حجم التبادل التجاري و الاقتصادي و تنسيق المواقف بينهما .

أما على صعيد المصالح التركية المترتبة على تقاربها من قطر فهي تتمثل في دعم قطر للسياسات التركية في الملفات الإقليمية و الدولية و الاستفادة من رأس المال القطري عبر بناء شركات معها في كثير من

المجالات ولا سيما المجالات الاقتصادية والعسكرية وغير ذلك، كما يوجد تناغم سياسي كبير بين البلدين و اتفاق في وجهات النظر تجاه كثير من القضايا الإقليمية و الدولية و لا سيما قضايا المنطقة . كذلك في ظل سعى الرئيس أردوغان إلى جمع الدول الإسلامية تحت راية الخلافة العثمانية السنية، و مشاركة قطر لنفس الرؤية ، و لاسيما في ظل بروز جماعات الإسلام السياسي على الساحة السياسية في المنطقة بفضل ثورات الربيع العربي، و التي مثلت أحد الأوراق التي يستثمرها البلدين لصالحهما في البروز الإقليمي و تحقيق التوازن مع القوى الإقليمية الرئيسية .

أيضاً في الأونة الأخيرة تزايدت أهمية قطر بالنسبة لتركيا كحليف رئيسي لها في المنطقة في ضوء التحديات التي تواجهه الدور التركي بالمنطقة منذ إسقاط حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر و تراجع تأثيراتها في الأزمة السورية عقب الهزائم المتتالية التي تعرضت لها جماعات المعارضة السورية التي تدعمها تركيا، فضلاً عن إحتدام الصراع الجيوسراتيجي في منطقة الشرق الأوسط بين موسكو وواشنطن من جهة و السعودية و إيران من جهة أخرى ، و جددت تركيا في قطر الحليف الاستراتيجي المؤيد لها في المنطقة التي تشهد حركات استقطاب قوية .

مجالات العلاقات القطرية التركية :

يمكن تحديد المجالات التي حدث فيها نوعاً من التنسيق و الدعم بين كل من قطر و تركيا في الآتي:

أولاً : المجال السياسي :

يوجد تنسيق في المصالح السياسية بين قطر و تركيا فيما يتصل بالعديد من القضايا السياسية المستحدثة على الساحة السياسية في المنطقة ومنها :

تنسيق المصالح في ليبيا :

يوجد تنسيق بين تركيا و قطر على الساحة الليبية ، فكان محورهم يدعم ميليشيات غرب ليبيا التي تتكون أساساً من فصائل إسلامية متشددة ، في حين دعم محور مصر و الإمارات و المملكة العربية السعودية قوات الجيش الليبي في شرق البلاد و الذي يضع نفسه في مواجهة حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً في طرابلس ، فعندما بدأت الحرب الأهلية في البلاد عام 2014م قامت قطر و تركيا بدعم المجلس الوطني العام في طرابلس ، و أبقّت على أواصر علاقات قوية مع تحالف فجر ليبيا و هو تجمع من عشرات الميليشيات المسلحة تتصدره جماعة الإخوان⁽⁴⁰⁾ . وفقاً لمعلومات صدرت عن خبراء الأمم المتحدة فأُن شركات تركية زودت قوات هذا التحالف بالسلاح و الذخائر ، وهذا ضمن عملية تسليح كبرى قامت بها قطر في الملف الليبي منذ عام 2011م وهو ما يعد خرق واضح لحظر التسليح الذي فرضته الأمم منظمة الأمم المتحدة على ليبيا⁽⁴¹⁾ .

تنسيق المصالح في سوريا :

بدأ التعاون و التنسيق بين قطر و تركيا بانفتاحهما معاً على سوريا منذ العام 2002م وذلك بعد وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة ، إذ جاءت مشاركة كل من الرئيس التركي عبدالله غول و أمير قطر الشيخ حمد آل ثاني في حفل إعلان دمشق عاصمة الثقافة العربية . و إضافة إلى ذلك انعقاد القمة الرباعية بين كل من الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي و رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان و أمير قطر الشيخ حمد و الرئيس السوري بشار الأسد في دمشق سبتمبر 2008م ، والتي اعتبرها البعض بمثابة الخطوة العملية الأولى لإحداث ما يعرف بالربيع العربي في سوريا⁽⁴²⁾ .

يعزي بعض المحللين ذلك إلى رفض الرئيس السوري الاقتراح الفرنسي التركي القطري لنقل غاز قطر ودول المنطقة إلى تركيا عبر سوريا ومنها إلى أوروبا لينافس الغاز الروسي والإيراني، ومن ثم كان لتركيا دوراً كبيراً في دعم الاحتجاجات في سوريا وتأسيس ما يسمى بالجيش والمجلس المعارض، كما قامت تركيا بالتعاون مع قطر بدوراً فعالاً في كل القرارات العربية والإسلامية والدولية التي اتخذت ضد سوريا بما فيها تعليق عضويتها في الجامعة العربية⁽⁴³⁾.

ذهب البعض إلى إن سياسات قطر وتركيا في سوريا ودعمها للنشاط المتطرف نتج عنه تدمير كبير لحق بالدولة السورية نظراً لسعيهم المستمر في إيجاد معارضة مسلحة سنوية تحارب بالوكالة عنهم وتحقق مصالحهم، ومن أمثلة ذلك⁽⁴⁴⁾:

- تولت قطر مهام التمويل وشراء الأسلحة للعناصر المتطرفة في سوريا .
 - تولت تركيا المهام اللوجستية والتدريبية عن طريق أجهزة استخباراتها .
 - تسليم كافة الأسلحة للعناصر المنتمية لجماعة الإخوان المسلمين .
 - انشأت تركيا ما يعرف بالجيش السوري الحر وهو مجموعة من المنشقين عن الجيش السوري والمتطرفين .
- وفرت تركيا خطوط دعم مباشرة من المناطق الحدودية التابعة لها للداخل السوري .

دعم حركات الإسلام السياسي :

فيما يتعلق بموقف قطر من حركات الإسلام السياسي وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، يرى بعض المحللين أن السياسة الخارجية لقطر تدعم الإسلاميين أكثر من غيرهم، فهي قدمت الدعم للمقاتلين الشيشان كما منحت فيما بعد اللجوء السياسي لرئيس الشيشان و700 من حاشيته، وإضافة إلى ذلك كان أعضاء في قيادة حركة الإخوان المسلمين المصرية والسورية والفلسطينية والتونسية ضيوفاً دائمين على العاصمة القطرية⁽⁴⁵⁾.

إضافة إلى ذلك يرى البعض أن قطر دولة بلا أيديولوجية وهي تدرك أن الإسلاميين هم القوة الجديدة في العالم العربي، فالتحالف معهم سيضع الأساس لقاعدة النفوذ في المنطقة، بل إن البعض يرى أن قطر تنطلق في دبلوماسيتها الرامية إلى توسيع دائرة نفوذها من إنها لا ترتبط بمرجعية أيديولوجية وذلك لأن ارتباطها بمرجعية أيديولوجية يحد من نشاطها ويعوق أمتدادها⁽⁴⁶⁾.

أما فيما يتعلق بالموقف التركي من جماعة الإخوان المسلمين فقد بدأ دعم الرئيس التركي رجب طيب اردوغان وحزبه للفصائل الإسلامية الراديكالية منذ عام 2007، فقد دعم الفرع الفلسطيني لجماعة الإخوان المسلمين وهي حركة حماس المصنفة من جانب أمريكا تنظيماً أرهايباً منذ عام 1997 . كما حاولت اسطنبول نسج علاقات تحالفية مع النظام الإخواني الجديد تبلورت في 24 ملف رئيسي، بالتزامن مع هذا التوجه السياسي الإقليمي لاردوغان شرع أيضاً في مد نفوذ بلاده الثقافي والتعليمي عن طريق افتتاح مئات المدارس والمؤسسات التعليمية والثقافية التركية في عدد كبير من الدول⁽⁴⁷⁾.

بناء على ما سبق يمكن القول أن حركة الإخوان المسلمين تمثل العمود الفقري فكرياً لمحورية تلك العلاقة بين أنقرة والدوحة، فالدولتان تتشاركان في نفس الرؤية للدول الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط، فقد

دعمت كل من أنقرة و الدوحة هذه الجماعة الذين وجدوا في الثورات التي شهدتها العديد من دول المنطقة (ثورات الربيع العربي) فرصة للانقضاض على الأنظمة الحاكمة في المنطقة التي طالما حظرت هذه الحركة⁽⁴⁸⁾ . في هذا السياق دافع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان علناً عن هذه الحركة في فبراير 2017م مؤكداً أنها ليست حركة مسلحة وإنما هي تنظيم أيديولوجي ، فضلاً عن ذلك استقبلت تركيا و قطر على أراضيتها كثيراً من عناصر جماعة الأخوان المسلمين الفارين ، لذا يعتبر بعض المراقبين حركة الأخوان المسلمين هي أحد الأوراق التي تستثمرها قطر وتركيا لصالحهما في البروز الإقليمي ، بهدف تحقيق التوازن مع القوى الإقليمية الرئيسية⁽⁴⁹⁾ .

تنسيق المصالح في القرن الإفريقي :

تعتبر منطقة القرن الأفريقي أحدث ساحة صراع بين المحورين وفيه كانت المواجهة أكثر مباشرة بين الإمارات و قطر ، فقطر من خلال الدعم التركي لها تحاول إعادة إحياء جماعة الإخوان المسلمين في شرقي أفريقيا ، بحيث تكون الجماعة عامل ارتكاز و دعم للأهداف القطرية و التركية . بدأ التواجد القطري في الصومال منذ عام 2012م حيث مولت الحملة الانتخابية الناجحة للرئيس حسن شيخ محمد و هذا التقرير أكدته تقارير الأمم المتحدة ، و الجدير بالذكر انه كان من حركة الدم الجديد وهي إحدى فصائل الفرع الصومالي للأخوان المسلمين و المسمى حزب الإصلاح و الذي من أهم أهدافه نشر الفكر الأصولي معتمداً في تحركاته على الدعم القطري و التركي ، بالإضافة إلى دعمها للحكومة الصومالية تدعم قطر أيضاً حركة الشباب الراديكالية ، فقد قدمت قطر بدعم بقيمة 20 مليون دولار في الصومال⁽⁵⁰⁾ .

ثانياً : المجال العسكري :

في ابريل 2014م وقعت قطر مع تركيا اتفاقية تعاون عسكري تسمح بنشر القوات التركية على الأراضي القطرية و إنشاء قاعدة عسكرية بحيث تكون مقراً لتدريبات عسكرية مشتركة بين الجيش التركي و الجيش القطري⁽⁵¹⁾ .

تتمثل أهداف إقامة قاعدة عسكرية تركية في قطر من المنظور القطري في توفير الحماية العسكرية لها بصفتها بلد صغير المساحة لا يتمتع بعمق استراتيجي قادر على توفير الحماية اللازمة لها ، لذا عمدت على إبرام اتفاقيات عسكرية مع تركيا من أجل مواجهة محتملة مع دول الجوار خاصة بعد تصاعد الأزمة الخليجية القطرية .

عليه فإن الأهداف المرجوة من وراء إنشاء القاعدة العسكرية لقطر هي⁽⁵²⁾ :

- توفير الدعم اللازم للمؤسسة العسكرية القطرية و تطويرها .
 - تأهيل الكوادر العسكرية و تدريبها .
 - مساعدة قطر في المستقبل في أزمات طارئة و مواجهة تحديات قد تحصل .
- أما الأهداف المنشودة من وراء إنشاء هذه القاعدة لتركيا هي⁽⁵³⁾ :
- نها تضمن لها أن تكون قريبة من مياه الخليج العربي و المحيط الهندي ، ومن ثم يسهل لها حركة تجارتها مع دول آسيا .
 - يجعلها قريبة من إيران الأمر الذي يحدث توازن بين القوى في منطقة الشرق الأوسط .

- يتيح التواجد العسكري التركي فرصة لتدريب القوات التركية في بيئة مغايرة للبيئة التركية ولا سيما البيئة الصحراوية .
- يضمن لها في المستقبل القيام بعمليات خارج نطاق الجغرافيا التركية .

تعززت العلاقات على المستوى العسكري عقب اندلاع الأزمة الخليجية يونيو 2017م حيث دخلت اتفاقية التعاون العسكري حيز التنفيذ و بموجب الاتفاقية تمت إقامة قاعدة عسكرية تركية و نشر قوات تركية في قطر و تنفيذ تدريبات عسكرية مشتركة ، كما تم تأسيس اللجنة المشتركة بين وزارتي الداخلية في البلدين و وقعت قطر و تركيا أيضاً اتفاقية تعاون بشأن التدابير الأمنية المتخذة خلال تنظيم بطولة نهائيات كأس العالم لكرة القدم في قطر 2022م .

ثالثاً : المجال الاقتصادي :

وقعت تركيا و قطر عدة اتفاقيات أبرزها مذكرة تفاهم لتصدير الغاز من 2015 ديسمبر من قطر إلى تركيا في ظل أزمة فرض بعض القيود الاقتصادية منها توقيف تصدير الغاز الروسي . مع نهاية العام 2018م بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 2,28 مليار دولار ، فتركيًا تمثل الملاذ الآمن للاستثمار القطري إذ بلغ حجمه نحو 22 مليار ، فيما بلغت استثمارات الشركات التركية في قطر 16 مليار ، حيث توجد 500 شركة تركية عاملة في قطر بينها حوالي 242 شركة برأس مال قطري و تركيا و 26 شركة برأس مال تركي %100 ، كما تستضيف قطر سنوياً معرض « إكسبو تركيا في قطر » بمشاركة مئات الشركات التركية الراغبة في العمل بالسوق القطري (54) .

على الرغم من أن العلاقات الاقتصادية بين تركيا و قطر شهدت نمواً مطرداً خلال السنوات الماضية و تقدم سريع على صعيد زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين و زيادة الاستثمارات ، إلا إن حجم العلاقات الاقتصادية لا تزال أقل من المأمول .

رابعاً : المجال الثقافي :

في العام 2015م تم تدشين العام الثقافي القطري التركي و تم اختيار تركيا ضيف شرف في معرض الدوحة الدولي للكتاب ، و في نفس العام تم أيضاً تم افتتاح المركز الثقافي التركي في الدوحة لتعزيز العلاقات الثقافية بين البلدين ، كما شهدت الاعوام السابقة عشرات العروض الفنية و الفعاليات الثقافية و المعارض القطرية (55) .

الموقف التركي من الحصار على قطر :

تبنت تركيا موقفاً قوياً يصب في صالح قطر يتمثل في رفضها للاتهامات التي وجهت إلى قطر من قبل دول الحصار و في هذا الصدد عملت سريعاً على عدة محاور سياسية و عسكرية و اقتصادية تدعم قطر . تجلّى الموقف التركي من الحصار على قطر في الآتي (56):

- إدانة الحصار بشكل قاطع .
- طالبت بإنهاء الحصار بمبادرة من المملكة العربية السعودية .
- حافظت على الرسالة الإيجابية الموجهة عبر القنوات الدبلوماسية و الإعلامية لحل المسألة عبر الحوار و تجنب التصعيد و التراجع عن القرارات المتخذة و ذلك بهدف الإبقاء على قنوات التواصل مفتوحة مع كافة اللاعبين .

- ارسلت السلطات التركية توجيهات إلى ممثليها في المؤسسات الدولية لدعم الموقف القطري .
 - تواصلت مع القوى الكبرى و الدول الاسلامية لحثها على عدم الانجرار وراء موقف دول الحصار .
 - انشأت وزارة الاقتصاد التركية مكتباً خاصاً داخلها لأعضاء الوفد القطري لتسهيل إجراءات كسر الحصار من الناحية الاقتصادية .
- أما فيما يتصل بالجانب القطري فقد طورت هذه الأزمة من تحالفها مع تركيا بشكل كبير و غير معهود فقد وضعت سياسات مستدامة للتعامل مع تركيا تتمثل في ⁽⁵⁷⁾ :

سياسياً :

الزيارة الخارجية الأولى للأمير الشيخ تميم بن حمد آل ثاني إلى تركيا أثناء الحصار وإستضافتها للدورة الثالثة للجنة الاستراتيجية العليا المشتركة بين البلدين في نوفمبر 2017م .

اقتصادياً :

يسعى الطرفان إلى تحويل الطفرة التجارية المؤقتة لإعطاء زخم مستدام للعلاقات الاقتصادية الثنائية مستقبلاً وخاصة في مجال التجارة و الغذاء و الإنشاءات و الصناعات الدوائية و النقل و الصناعات البلاستيكية وغيرها من القطاعات .

دفاعياً :

يمثل إستضافة الدوحة لأول قاعدة عسكرية تركية في العالم العربي تقوية للتحالف بينهم من أي وقت مضى . يلاحظ أن فرض الحصار الخليجي على قطر ساعد على نشؤ تعاون كبير بين الجانب القطري و التركي وتنسيق في المصالح المشتركة بينهم ، و يظهر ذلك بشكل واضح من خلال الدعم المالي الذي قدمته قطر لتركيا ، و دعم تحركات الرئيس رجب طيب اردوغان العسكرية و السياسية و الأمنية و الاستراتيجية و العقائدية في المنطقة .

الخاتمة :

يستنتج مما سبق أن هنالك علاقات وثيقة بين كل من قطر و تركيا دفعت بهما إلى تنسيق مصالحهما المشتركة وتنفيذها على أرض الواقع ، وقد نشط بشكل كبير بعد الحصار الذي فرض على قطر من جانب المملكة العربية السعودية وحلفائها .

النتائج :

توصلت الورقة إلى عدة نتائج منها :

1. حقل العلاقات الدولية أقرب لحالة الاعتماد المشترك و الاتساع و التكامل منه إلى حالة الفوضى و الحرب .
2. تطورت العلاقات القطرية التركية بشكل واضح في ظل حكومة حزب العدالة و التنمية وذلك لوجود مصالح مشتركة بينهما .
3. استفادت قطر من توطيد علاقاتها مع تركيا كقوى صاعدة لها وزنها الإقليمي في ترسيخ دورها الريادي في المنطقة .
4. شكلت قطر حليفاً هاماً لتركيا في المنطقة التي تشهد موجة استقطاب قوية من أطراف أقليمية و دولية وذلك من خلال دعهما لسياساتها في الملفات الإقليمية و الدولية .
5. قادت هذه العلاقات الوثيقة إلى تنسيق المصالح السياسية و العسكرية والاقتصادية و الثقافية بينهما .
6. اتخذت تركيا وقطر سياسات ومواقف مشتركة و منسجمة مع بعضها البعض للتعاطي مع القضايا الإقليمية و خاصة بعد الثورات التي شهدتها دول المنطقة .
7. لعب الحصار الخليجي على قطر دوراً كبيراً في تقوية و تعميق العلاقات بين البلدين .

التوصيات :

خرجت الورقة بعدة توصيات هي :

1. ينبغي على قطر أن تعزز علاقات فاعلة مع القوى الإقليمية المؤثرة على المنطقة بدلاً من الاعتماد على تركيا فقط.
2. يجب على قطر أن تأخذ مواقف معتدلة في التعاطي مع قضايا المنطقة .
3. العمل على توسيع مجالات التعاون المشترك في المنطقة .

المصادر و المراجع :

- (1) سعد حقى ، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للطباعة و النشر، الطبعة الاولى ، عمان ، 2000م، ص12
- (2) نفس المرجع
- (3) نفس المرجع
- (4) محمود خلف ، مدخل الى علم العلاقات الدولية ، دار زهران ، الطبعة الثالثة ، عمان ، 1996م، ص110
- (5) وليد حسن . محمود الرنتيسي ، مقومات و سمات السياسة الخارجية القطرية ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية و الإدارية ، المجلد الثاني و العشرون ، العدد الأول ، يناير 2014م، غزة ، ص 361
- (6) الناجي التجاني ، مستويات التحليل في العلاقات الدولية من منظور إسلامي ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الخرطوم ، الخرطوم ، 2003م ، ص 17.
- (7) بول ويلكينسون . ت. لبنى عماد ، العلاقات الدولية : مقدمة قصيرة جداً ، مؤسسة هنداوي سي آي سي ، د.ت ، انجلترا ، ص 12.
- (8) الناجي التجاني ، مستويات التحليل في العلاقات الدولية من منظور إسلامي ، مرجع سابق ، ص 17.
- (9) جمال عبدالله ، السياسة الخارجية لدولة قطر (1995—2013) دوافعها و استراتيجياتها ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط 1 ، بيروت ، 2014م ، ص 17 .
- (10) المادة 1 ، الدستور القطري.
- (11) المادة 76 ، الدستور القطري .
- (12) المادة 28 ، الدستور القطري .
- (13) وليد حسن . محمود الرنتيسي ، مقومات و سمات السياسة الخارجية القطرية ، مجلة الجامعة الإسلامية مرجع سابق، ص 364 .
- (14) فنك ، الاقتصاد في قطر ، www.fanack
- (15) فنك ، السكان في قطر ، يناير 2021م ، www.fanack .
- (16) ديموغرافيا قطر ، معرفة ، www.marefa.org
- (17) فنك ، السكان في قطر ، يناير 2021م ، مرجع سابق .

- (18) جمال عبدالله ، السياسة الخارجية القطرية : إعادة توجيه أم ضبط للإيقاع ؟ ، تقارير ، مركز الجزيرة للدراسات ، 21 أكتوبر 2014م ، ص 3.
- (19) بلال المصري ، المركز الديمقراطي العربي ، www.democraticac.com
- (20) مروان قبلان ، سياسة قطر الخارجية : النخبة في مواجهة الجغرافيا ، سياسات عربية ، العدد 28 ، سبتمبر 2017 ، ص 20.
- (21) مكتب الاتصال الحكومي ، السياسة الخارجية / gco.gov.qa/ar/focus/foreign.policy21/
- (22) اين تقع دولة تركيا ، موضوع ، www.mawdoo3.com
- (23) المادة 66 ، الدستور التركي
- (24) السكان في تركيا ، فانك ، 11 أغسطس 2020م ، www.fanack.com
- (25) نفس المرجع .
- (26) مصطفى إبراهيم ، التحولات الاقتصادية في تركيا بعد 2002 ، تقارير اقتصادية ، المعهد المصري للدراسات ، 1 أبريل 2018 ، www.eipss-eg.org
- (27) نفس المرجع .
- (28) اقتصاد تركيا ، ويكيبيديا ، www.ar.wikipedia.org
- (29) المادة 1 ، الدستور التركي لعام 2017 .
- (30) دراسات سياسية ، النظام السياسي في تركيا ، الموسوعة الجزائرية .
- (31) دحامي العيد ، السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط بعد 2002 ، مكتبة الوفاء القانونية ، ط 1 د.ت ، الاسكندرية ، ص 27 .
- (32) نفس المرجع ، ص 29 .
- (33) جمال عبدالله ، السياسة الخارجية القطرية : إعادة توجيه أم ضبط للإيقاع ؟ مرجع سابق ، ص 4 .
- (34) صباح كزيز ، دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن 2010 — 2014م ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015م ، ص 62 .
- (35) لينا الخطيب ، سياسة قطر الخارجية و موازين القوى في الخليج ، مركز مالكوم كير كارنيغي ، سبتمبر 2014 ، Carnegie.mec.org
- (36) صباح كزيز ، دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن 2010 — 2014م ، مرجع سابق ، ص 80 .

- (37) نفس المرجع ، ص 83 .
- (38) أحمد يوسف ، التناغم السياسي بين البلدين انعكس إيجابياً على باقي المجالات العسكرية و الاقتصادية و التجارية و الثقافية و الفنية ، الاناضول ، www.aa.com
- (39) سارة جبار ، الدور الإقليمي لدولة قطر في الشرق الأوسط : دراسة في الجغرافيا السياسية ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة المثنى ، السماوة ، 2016م ، ص 122 .
- (40) أحمد يوسف ، التناغم السياسي بين البلدين انعكس إيجابياً على باقي المجالات العسكرية و الاقتصادية و التجارية و الثقافية و الفنية ، مرجع سابق .
- (41) محمد منصور ، دراسة أمريكية تكشف خفايا التحالف التركي القطري في المنطقة ، المرصد المصري ، 12/42 /2019م ، www.MARSAD.ECSSTUDIES.com .
- (42) نفس المرجع .
- (43) حسن محلي ، التحالف القطري التركي : الأبعاد و الأهداف ، الميادين ، 17 آيار 2020م ، www.almaydadeen.net
- (44) نفس المرجع .
- (45) محمد منصور ، دراسة أمريكية تكشف خفايا التحالف التركي القطري في المنطقة ، مرجع سابق .
- (46) محمود سمير ، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي و القضية الفلسطينية (2011—2013) ، الدار العربية للعلوم ، ط 1 ، بيروت ، 2014م ، ص 55 .
- (47) نفس المرجع، ص 56 .
- (48) وليد حسن . محمود الرنتيسي ، مقومات وسمات السياسة القطرية ، مرجع سابق .
- (49) حسين الشيخ ، قراءة في العلاقات القطرية التركية ، العين الاخبارية ، 12/10/2020 / www.al_ain.com
- (50) نفس المرجع
- (51) محمد منصور ، دراسة أمريكية تكشف خفايا التحالف التركي القطري في المنطقة ، مرجع سابق .
- (52) العلاقات التركية القطرية ، الموسوعة الحرة ، www.wikipedia.org
- (53) حنان عمارنه ، العلاقات التركية القطرية تحديات وآفاق ، المعهد المصري للدراسات السياسة و الاستراتيجية ، 12 سبتمبر 2017م ، ص 1 .
- (54) نفس المرجع ، ص 2 .

- (55) أحمد يوسف ، التناغم السياسي بين البلدين انعكس إيجاباً على باقي المجالات العسكرية والاقتصادية و التجارية و الثقافية و الفنية ، مرجع سابق .
- (56) نفس المرجع .
- (57) علي حسن ، فك الخناق : الدور التركي و الإيراني في إسناد قطر ، تقارير ، مركز الجزيرة للدراسات ، 29 مايو 2018م ، ص 4 .